

5- ثقافة الإطراء

ثمة إجماع شبه تام اليوم داخل المؤسسة الثقافية والتعليمية بأن الوصول والتشميل الاجتماعي ينبغي أن يتبوأ مكان الصدارة في انرسالة التي تؤديها المؤسسات الثقافية والتعليمية في المؤتمرات، يطالب المسؤولون والإداريون باستمرار بأن تجعل الجامعات، والمكتبات، والمتاحف وصالات العرض من التشميل في مركز أنشطتها. ويتبجح أولئك الذين يسعون لتطوير مسيرتهم المهنية في صناعتي التعليم والثقافة بأنهم نجحوا في تغيير مؤسساتهم، بحيث أزالوا العوائق كافة أمام المشاركة. إن العوائق التي يتحدثون عنها ليست تلك العوائق المادية التي تمنع المعوقين مثلاً من دخول المؤسسات، أو التكاليف المالية التي قد تمنع الفقراء من دفع رسم الدخول، بل التحديات الفكرية التي تواجه إحدى المراجعات التي تصف التفاعل في متاحف سان فرانسيسكو: بعدائق الألعاب»¹²⁷.

في بريطانيا، هناك محاولة منهجية لإعادة توجيه المعاهد الثقافية، بحيث يتبعد عن التعامل مع الموضوعات الجادة وتقييم بدلاً من ذلك معارض تتيح الوصول المباشر للناس كافة. يلاحظ تقرير أصدره متحف تايين أندوير بأنه «يعتقد الناس، لمختلف الأسباب، أن صالات العرض مهيبة أكثر مما ينبغي أو أن الفن لم يعد له صلة بحياتهم، أو أنه نخبوي أو ببساطة ممل». والحل الذي يقترحه المتحف هو أن يقدم



المتحف للناس ما تعتقد النخبة الثقافية أنه قادر على استيعابه. لقد تبنى سياسات تسهل الوصول «شجعت عرض أعمال من المجموعات التي قد لا تكون بالضرورة مشهورة أو تحظى باحترام كبير، بل اختارها أشخاص من الجمهور ببساطة لأنهم يحبونها أو لأنها تثير لديهم عواطف أو ذكريات معينة»¹²⁸. ويتم اتباع هذه المقاربة بحماسة من قبل وزارة الثقافة والإعلام والرياضة، وبات ينبغي على كل المشروعات التي تمويلها أن تنشر أهدافاً للوصول وأن تضع إجراءات تفصيلية تتمكن عبرها من توسيع الوصول إلى شريحة واسعة من الجمهور على سبيل المثال من حيث العمر، والطبقة الاجتماعية، والعرق¹²⁹. وليس من المفاجئ في هذه الحالة أن تحاول المؤسسات تحقيق الأهداف التي تضعها بأي طريقة تثبت نجاعتها. وتعدّ المقاهي، وأماكن التجمع، ومرافق الحواسيب، والتسليّة التفاعلية أنشطة مشروعة لإقناع الناس بخول أبواب هذه المؤسسات. وهكذا كان الشعار الذي صمّمته شركة ساتشي أند ساتشي للحملة الإعلانية لمتحف فيكتوريا أند ألبرت في لندن هو «مقهى فاخر مع متحف رائع ملحق به». هذا يلخص موقف المؤسسة الثقافية تجاه مؤسساتها. لم يعد من الواضح الآن ما إذا كانت المتاحف تتخفى الآن خلف زي تكريي يتمثل في المقاهي أو المراكز الاجتماعية التي تتظاهر أنها متاحف.

في حين أن المؤسسة الثقافية تفخر وتتباهى بإنجازها المتمثل في تحويل المتاحف إلى مراكز نشاط اجتماعي أو حداثي ترفيهية تفاعلية، فإن أولئك الذين يديرون التعليم العالي ما زالوا خجلين من الإعلان عن

حقيقة أنهم منخرطون في تحويل الجامعات إلى مدارس ثانوية. يجري التعامل مع طلاب الجامعات على نحو متزايد على أنهم زبائن، وذلك ما يؤدي إلى ما وصفه عالم الاجتماع الأميركي جورج ريتزر بمكدنلة اتجامة، أي (تحويلها إلى ما يشبه محلات ماكدونالد). وبوصفهم زبائن، فإن الطلاب يُشجعون على تبني الموقف السلبي المتمثل في تلقي الخدمة، بدلاً من الانخراط الفاعل في دراساتهم. ونتيجة لذلك، فإن الاختلاف المفاهيمي بين الدراسة في جامعة وتلقي الدروس في مدرسة شارف على التلاشي. كما يلاحظ غوردون غريهام، ثمة اختلاف نوعي بين هذه الأنشطة. «في حين يتم توجيه التلاميذ معظم الوقت من قبل آخرين، فإنه يُتوقع من الطلاب أن يوجهوا أنفسهم»¹³⁰. وبالأسفل فإن التدريس في العديد من الجامعات نادراً ما يشجع على الدراسة ذاتية التوجيه التي تتطوي على رحلة الاكتشاف.

في الولايات المتحدة، تطورت مكدنلة الجامعة بطريقة عشوائية استجابة إلى ضغوط السوق. وفي بريطانيا تم تنفيذ هذا التطور على نحو منتهٍ عبر نظام تعليم عالٍ مركزي. لقد رسخت هيئات التدقيق الخارجي مثل معهد التعلم والتدريس في التعليم العالي مناحاً بات فيه التدريب معيارياً ومختزلاً في دور تقديم ملاءق مليئة بالمعلومات سهلة الهضم. وباتت مظاهر هذه العملية تتجلى في شيوع «ثقافة الملخصات» التي توزع على الطلاب، والملاحظات التي يتم نشرها على الإنترنت، ومساعدات التدريس الكثيرة الأخرى التي باتت تشكل حمية ثابتة في تجربة التعلم التي يواجهها العديد من طلاب الجامعات. ويجري تبرير هذا المنهج التدريسي التشميلي على أساس أنه يساعد الطلاب على تخطي العوائق



غير الضرورية المتمثلة في الأبحاث الجادة. ويتم تقديم هذه الممارسات التسطيفية على أنها جزء من منهاج يتمحور حول الطالب.

لقد بات الإطراء على الطلاب وعلى نحو متسارع عرفاً مؤسسياً مهماً. في كثير من الأحيان لا يُطلب من الطلاب أن يدرسوا، بل أن يتعلموا. وحيث إن الأفكار المعقدة لا يتم تعلمها بل دراستها، فإن الأفق الفكري للمتعلم ينحصر في تمثيل المعلومات واكتساب المهارات. من حيث المبدأ، فإن كل تقنية في التدريس تستحق التجربة. غير أن الطريقة التي يروج بها معهد التعلم والتدريس في التعليم العالي للتقنيات التي تركز على الطالب تشير إلى أن هدفه الرئيس هو المحافظة على مشاركة الطلاب ورضاهم. على سبيل المثال، فإن العمل في مجموعات يستعمل بطريقة مماثلة لتمرين «الحلقة» في التعليم الابتدائي. في حين أن هذه التقنية يمكن أن تكون ذات معنى بالنسبة للتلاميذ في عمر خمس سنوات، فإنها في حالة الجامعة تؤدي إلى صرف انتباه الطلاب عن اكتساب المعرفة عبر الصراع الفكري والعمل الجاد.

في الواقع، فإن الأجندة التشميلية تحول طلاب الجامعات إلى أطفال. وفي هذه الأثناء فإن دور الأكاديميين هو «دعم» الطلاب الجامعيين وليس إلى تحقيق تحولات مهمة فيهم. ولا يشجع الأكاديميون على التصرف بوصفهم مدرسين؛ لأنهم هم أيضاً يطلق عليهم اسم متعلمين في الجامعات الجديدة التي تركز على الطلاب في المقام الأول.

إن توسيع إمكانية الوصول إلى التعليم ليس فكرة جديدة، فقد جادل المصلحون الاجتماعيون في العصر الفكتوري، من أمثال جون راسكين،

بأنه ينبغي أن يشمل التعليم الطبقات العاملة، بحيث يتمكن الجميع من تقدير عجائب وروائع الإبداعات الفكرية البشرية. ما يميز الحركة الداعية إلى الوصول في هذه الأيام هو أنها تركز بشكل كامل على فتح مجال الفرص التعليمية في حين لا تنبالي على الإطلاق بالمكونات الفكرية لهذه التجربة. إن الحركة الداعية إلى الوصول لا تدعي الطموح إلى مثل فكري. إن المنهج التعليمي بحد ذاته ينبذ وعلى نحو واعٍ شحذ ذائقة الناس لتمكينهم من تذوق وتقدير الإنجازات الثقافية للبشرية، وذلك بالتأكيد على التشميل بدلاً من التثقيف، والسعي لاجتذاب أدنى مؤشر مشترك لخيال الناس. تنطوي الحركة الداعية إلى الوصول على عدائية عميقة للممارسات والمعايير والتوقعات التعليمية التي تميز لجامعة عن غيرها من أشكال المؤسسات التعليمية.

انتقد البحث المقدم إلى شبكة الوصول الأوروبية في تموز/يوليو 2001 «الاختلافات الهائلة بين المقاربات والثقافات التي تسود التعليم في المجتمعات المحلية، والتعليم الثانوي والتعليم العالي»¹³¹.

يمثل مشروع إعادة إطلاق الجامعة بوصفها كلية مجتمعية أو معهداً متوسطاً أقصى طموح تسعى إليه حركة الوصول.

إن طموح التشميل ليس مجالاً جديداً للتركيز بالنسبة لرسم السياسات. فقد سعت أنظمة سياسية سابقة إلى استعمال المؤسسات التعليمية والتثقيفية لدمج مختلف شرائح المجتمع في مجتمع رمزي. غير أن تلك السياسات بُررت على أساس أنها ساعدت على رفع مستوى



الثقافة الشعبية. فقد سعت النخبة البريطانية في القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، إلى إسباغ تعبير مؤسساتي على المعايير الجمالية للمساعدة في مهمة الاندماج الاجتماعي. قال غلادستون: «إن أسمى أدوات التثقيف الإنساني هي أيضاً الضمانات الأقوى للحفاظ على النظام العام»¹³². فقد تبنى غلادستون وجماعته فكرة أن الارتقاء بلذوق العام من شأنه أن يؤدي إلى التطور الأخلاقي الذي يساعد بدوره في إدماج الجماهير المتقلبة في النظام الاجتماعي. مهما كانت هذه الإجراءات استغلالية وأداتية، غير أنها نادت بالنتيجة إلى السماح بدخول الناس إلى بعض المتاحف وصالات العرض الفنية اللائقة. أما اليوم فلا تبذل سياسة التشميل أي محاولة لرفع الذائقة العامة. على العكس فهي تعد الذوق الجماهيري شيئاً ينبغي الإطراء عليه ومأسسته. وبدلاً من الاندماج الاجتماعي، فهي تكتفي بتقديم التسلية التفاعلية لجمهور لا يبالي بغير ذلك.

تشكو مايريتا ميدرانو الشريكة في تأسيس جيروسكوب، وهي شركة مقرها أوكلاند تصمم المعارض التفاعلية للمتاحف في سائر أنحاء الولايات المتحدة من أن «الناس كانوا في الماضي يعدون المتاحف مدارس». ينصب عمل ميدرانو على تحويل المتاحف إلى حدائق ترفيهية على غرار عالم ديزني. وتبدو سعيدة بأن عدداً أكبر من المتاحف «تحويل إلى أماكن يتمتع فيها الناس بنوع من التجربة الاجتماعية المشتركة»¹³³. ويتبين أن هذا «النوع من التجربة الاجتماعية المشتركة» ما هو إلا طريقة أخرى لقول: إن زبائن المتحف الذي تحول إلى حديقة



من حدائق ديزني يتقاسمون تجربة التفاعل مع الآلات والأدوات التي يفضلها أصحاب المشروعات الثقافية التجارية المعاصرون.

تعرض الممارسات السياسية الثقافية للقرن التاسع عشر اليوم للانتقاد على أنها أبوية ونخبوية. وعلى هذا الأساس يقول المؤرخ البريطاني ستيفان كوليني: إن «لهذا النموذج جانبه الأبوي، كان القادة السياسيون والثقافيون يعرفون ما يستحق الاهتمام والاستحواذ سواء أحبه الناس أم لم يحبوه»¹³⁴.

ما من شك في أن دوافع غلادستون وزملائه لم تكن استجابة للطلب الجماهيري، بل الاعتقاد بأن أشكالاً معينة من الثقافة يمكن أن ترفع الذوق العام، كانت سياستهم تتمثل في تشكيل مواقف عامة من عل، تتلاءم مع الأعراف الثقافية السائدة للنخبة الفكتورية، غير أنه من المهم ملاحظة أن سياسة التشميل الاجتماعي المتبعة اليوم ليست أكثر ديمقراطية من نظيرتها التي سادت في القرن التاسع عشر. إن التشميل الاجتماعي ليس استجابة للطلب الشعبي. ليس هناك جماهير غفيرة تتظاهر مطالبة بأن يتم تشميلها في المتاحف، والجامعات، وصلات العرض التي تبنت أجندة التشميل الاجتماعي. حتى اللغة المستعملة في صياغة سياسات التشميل من قبيل «حصائل التعلم»، و«التعلم مدى الحياة» و«تعزيز تقدير الذات»، هي لغة يجدها معظم الناس عصية على الفهم. هذه كلمات اخترعها الزعماء الثقافيون؛ لاستعمالها في عالمهم البيروقراطي. لقد فشل العديد من المؤسسات الثقافية التي أنشئت مؤخراً، بوصفها مبادرات شعبية في استقطاب الدعم



الشعبي. توضح «قبة الألفية» أن الأمر يتطلب أكثر من مجرد مأسسة التشميلية لاجتذاب اهتمام الناس. لقد أثبتت المعارض المعقدة تقنياً ولكن التسطيحية في كاتدرائية برادفورد بأنها محاولة فاشلة، وكذلك الأمر بالنسبة لمتحف كلف الكثير من المال خصص للاحتفاء بالموسيقا الشعبية في شفيلد.

«لماذا نستمر في بناء مؤسسات ثقافية معينة مثل المتاحف وبمعدل متسارع؟» هو السؤال الذي يطرحه اثنان من أنصار أجندة التشميل الثقافي¹³⁵. هناك جملة من الموضوعات التي يتمحور حولها نمو صناعة المتاحف: إحياء المناطق الحضرية، تشجيع السياحة، ضرورة إنشاء رموز جديدة للمجتمع المحلي، ومقتضيات الهندسة الاجتماعية. مهما كانت دوافع النمو في هذا القطاع، فهي بالتأكيد ليست الطلب الجماهيري. في الواقع فإن العديد من هذه المشروعات تبرر وجودها على أساس أنها يمكن أن تولد الطلب على التشميل. كثيراً ما تكون سياسات التشميل موجهة لإيجاد حوافز للأشخاص غير المباليين بما هو موجود من الأشكال الثقافية لدعوتهم إلى الانضمام إلى أجندة التشميل. إن محاولة زيادة الطلب على التشميل أكثر ما تكون إثارة للاهتمام في التعليم العالي. ففي هذا المجال، يكتب المسؤولون بصراحة حول تكوين طموح للمشاركة في التعليم العالي بين أولئك الذين يفتقرون إلى مثل ذلك الطموح. في حزيران/يونيو 2001، لاحظ بيان حول توسيع المشاركة أصدرته منظمة الجامعات البريطانية أن «القضية الرئيسية بالنسبة للقطاع العام الآن هي اجتذاب الناس الذين لا يمتلكون أي خلفية في التعليم العالي (أو أي



طموح حالي) للانضمام إلى برامج التعلم العالي والجامعات». بعبارة أخرى، فإن توسيع المشاركة لا علاقة له بالاستجابة إلى الطلب الحقيقي على مقاعد الدراسة الجامعية. إنه يعني شد الناس إلى الجامعات سواء توافرت لديهم المطامح بالقيام بذلك أم لا.

إن التشميل هو سياسة يسوّقها البيروقراطيون لأسباب لا تتعلق بالثقافة أو التعليم، والمقاربة التي يتبعها ليست أقل فوقية من أسلافها في القرن التاسع عشر. يدفع بهذه السياسات مسؤولون يعتقدون أنهم هم الذين يعرفون أكثر من أي شخص آخر ما يحتاجه الجمهور، في حين يتظاهرون بأنهم يستجيبون للرأي العام. لكن ما يميز هذه المقاربة هو تجاهلها التام للطلب الشعبي وللجامعات ذات الطابع الثقافى أو التعليمي الحقيقي على الأقل غلادستون وزملاؤه سعوا في بعض الأحيان إلى تثقيف والهام الخيال الشعبي. أما المقاربة أحادية البعد لأجندة التشميل فتعتمد ببساطة إلى الإطراء على هذا الخيال وامتداحه.

التشميل عبر التوكيد

إن التشميل الاجتماعي هو أحد هذه المفاهيم الدارجة مثل الشفافية والمساءلة التي يستعملها الجميع، لكن نادراً ما يعرفونها. في الواقع، فإن كل سياسة تدعي أنها تشميلية، ويندر أن نسمع أي شخص صاحب سلطة يهاجم محاولات مؤسسة التشميل الاجتماعي. نتيجة لذلك، فإن التشميل الاجتماعي غالباً ما تسبغ عليه مكانة الفضيلة العامة. وكما لاحظنا من قبل فإن سياسات التشميل تتطوي على رغبة النخبة



السياسية بتأسيس أو إعادة تأسيس التواصل مع جمهور مجزأ وغير مبالٍ. وهذا يحد ذاته ليس دائماً وضيقاً أو كريهاً. المشكلة هي أن هذه السياسة نادراً ما توجه الانتباه إلى الأسباب الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية الجوهرية لاغتراب الناس عن العديد من المؤسسات الرئيسية في المجتمع. بدلاً من ذلك، يتم تمثيل التشميل على أنه بشكل رئيس عملية نفسية تهدف إلى تعزيز ثقة الناس بأنفسهم؛ كي يشعروا برضى أكبر. وينص هذا المبدأ على أن المؤسسات العامة، بما فيها المؤسسات الثقافية والتعليمية، ينبغي أن تبذل قصارى جهدها؛ لتجنب القيام بمبادرات من شأنها أن تجعل الناس يشعرون بعدم الرضى عن أنفسهم. نتيجة لذلك فإن على المدارس أن تضمن أن تلامذتها لا يتعرضون لتجربة الفشل أو الافتقار إلى توكيد الذات، وأن يتمتعوا بقدر كبير من تقدير الذات. يتعرض المحاضرون في الجامعات للضغوط؛ كي يعطوا طلابهم درجات أعلى وأن يوفروا مناخاً من الدعم، بحيث لا يشعر أي طالب في المرحلة الجامعية الأولى بالاهانة أو الترهيب، وتوكل إلى صالات العرض الفنية والمتاحف مهمة توكيد ثقة الزوار بأنفسهم، وضمان ألا يشعروا بأن تجربتهم فيها تحدث فيهم أي شعور بالرهبة.

في حزيران/يونيو 2003، اشتكى البروفيسور كريستوفر سماوت من تسطيح المحتوى الفكري للمتحف الوطني في أسكتلندا. وأتت ملاحظته في أعقاب بيان سياسات ستة متاحف وضع البحث التاريخي في أسفل قائمة تتكون من إحدى عشرة أولوية، أما رد غوردون رينتول، مدير متحف أسكتلندا الوطني فهو يختصر المنهج الذي يتعبه الموظف الثقلي الكبير المنسجم مع روح العصر، وذلك بإشارته إلى أن مهمته هي توسيع برامج

الأنشطة وبرامج التعلم التي يقدمها المتحف أمام الجمهور وضمان «أن يؤدي دورنا التعليمي وتقديم المتعة لزوارنا»¹³⁶. وهكذا، فإن السياسة الرسمية لتوكيد ذوات الجمهور هي: لا، للأبحاث، نعم، للاستمتاع.

لقد عبرت تابين ووير عن الخاصية العلاجية للتوكيد التي تدفع أجندة التشميل الاجتماعي على النحو الآتي:

منذ عام 1993 تعرض متاحف وصلات عرض تاين ووير معارض للمجتمعات المحلية يختار موجوداتها ويقوم على تنظيمها أفراد في المجتمعات المحلية. تسعى هذه المشروعات لتحقيق خمسة أهداف رئيسية:

منح الناس ثقة أكبر في قدرتهم على تقييم وتقدير الفن، وتوفير وصول أوسع إلى المجموعات الفنية التي تحتفظ بها صالة العرض الفنية منهما أفضل لكيفية عمل هذه الصالات، وتوعية الزوار بأن الفن يمكن تفسيره بعدد من الطرق المختلفة وأنه ما من إجابة واحدة صحيحة، وتقديم تجربة ممتعة ومحفزة للمشاركين ولزوار الصالة، والتركيز على نحو خاص على الأشخاص المعوقين والمجموعات المحرومة كطريقة لتعزيز الثقة وتقدير الذات¹³⁷.

نجد على صفتي الأطلسي بيانات مهام المؤسسات الثقافية والتعليمية مليئة بالإشارات إلى الاضطلاع بمهمة تشجيع الثقة وتقدير الذات. وبالأسف، فإن الهدف المهم المتمثل في جعل الناس يشعرون بالرضا عن أنفسهم لا ينسجم دائماً مع المتطلبات الحقيقية التي تفرضها التجارب

الثقافية والتعليمية الأصيلة على الشخص. قد تكون محاولة فهم الأفكار والأشكال الفنية المعتمدة تجربة محبطة أحياناً. ولا شك في أن مثل هذه التجربة تنطوي على فعل الاكتشاف، وهو ما قد يكون مخيفاً ومشوشاً ويُحدث إحساساً بالرهبة. ولا عجب في أننا نشعر في كثير من الأحيان بالصفر، وفقدان الاتجاه، ونتخذ موقفاً دفاعياً عندما تواجهنا تجارب فيها قدر كبير من التحدي. وفي كثير من الأحيان أيضاً فإننا لا نشعر بالرضى عن أنفسنا عندما لا يكون أداؤنا جيداً.

والسبب هو تماماً أن الرحلة الفكرية تنطوي على اختبارات وتحديات غير متوقعة، لا تتسجم مع مهمة تقديم التوكيد الذي لا يرقى إليه الشك. ولذلك فإن التجربة الثقافية والتعليمية التي تفرضها أجندة انتمثيل الاجتماعي لا علاقة لها برحلة الاكتشاف، كما أن المؤسسات الملتزمة بسياسة التمثيل الاجتماعي تلجأ في المحصلة إلى استبعاد التجارب التي تشكل تحدياً من نطاق محلها. ونرى هذه العملية في أشد أشكالها وضوحاً في التعليم الابتدائي؛ فبدلاً من محاولة إلهام الأطفال عبر تحديهم وشد قدراتهم إلى أقصى حد ممكن، فإن النظام التعليمي يصخر نفسه لجعل الأطفال يشعرون بالرضى عن أنفسهم والفرضية التي تنطلق منها المذاهب الحالية في منهجية التعليم هي أن الأطفال، ولا سيما ذوي الظروف السيئة، بحاجة إلى توكيد ذواتهم إذا أريد لهم أن ينجحوا. تلاحظ ميلاني فيليبس أنه «في مرحلة معينة من العقود القليلة الماضية حصل اتفاق في عالم التعليم على أن الأولوية القصوى تتمثل في جعل الأطفال يشعرون بالرضى عن أنفسهم، وأنه لا ينبغي



لأحد أن يشعر بأنه أقل شأناً من غيره أو أنه فاشل»¹³⁸. وكما تلاحظ فيليبس، فإن ضمان أن يشعر الأطفال بتقدير كبير لذواتهم قد أصبح منطلقاً جوهرياً لأجندة التشميل.

يستند الاهتمام برفع تقدير الأطفال لأنفسهم أو المحافظة عليه إلى افتراض مفاده أن الأطفال أكثر هشاشة مما يمكنهم من تحمل الاختبارات والتحديات. ويشار دائماً إلى ضرورة عزلهم عن تجارب الفشل إذا أريد لهم أن يتجنبوا أذية عاطفية دائمة. وهكذا، فإن التشميل والتوكيد يتعارضان على نحو جوهري مع وجود منهاج دراسي يشكل تحدياً ويطالبهم بأقصى ما عندهم؛ كي يحققوا إمكاناتهم الكامنة. قد يهيمن على النظام التعليمي ما أطلقت عليه الناقدة الأميركية مورين ستاوت «منهاج الشعور بالرضى»، الذي يعني أن «يقلل المدرسون توقعاتهم من الطلاب، وهو ما تظهر الأبحاث أن أسوأ شيء يمكن أن نفعله، حيث إن الطلاب سيحققون توقعاتنا، عالية كانت أم منخفضة»¹³⁹.

لقد عزز الانشغال بتقدير الأطفال لذواتهم انشغالاً بالاستجابة إلى الاحتياجات العاطفية للأطفال في كثير من الأحيان على حساب احتياجاتهم الفكرية. ويبدو أن المدرسة يتم تحويلها تدريجياً إلى عيادة. هل من المفاجئ أن توصي مؤسسة الصحة العقلية التي تتخذ من بريطانية مقراً لها بأنه ينبغي التركيز على المدارس في التدخلات المتعلقة بالصحة العقلية؟ يجادل أبرز خبراء التعليم بأن المدارس تقضي أكثر مما ينبغي من الوقت على معالجة القضايا الفكرية



وأقل مما ينبغي على المهارات الاجتماعية والعاطفية. وتعد المجموعة الاستشارية التي تقدم النصح للحكومة البريطانية حول التعليم من أجل المواطنة وتعليم الديمقراطية تقدير الذات مهارة مهمة وجوهرية. وبأمر البيان التوجيهي لوزارة التربية والتعليم البريطانية، فيما يتعلق «بالجنس والعلاقات» بأن تركز على بناء تقدير الذات لدى التلاميذ. وبدل النفوذ المتزايد «لنهاج الشعور بالرضى» بأن تعليم الأطفال قد أصبح بشكل متزايد يخضع لإملاءات أجندة التوكيد عبر التشميل.

إن الدافع إلى محاولة عزل الأطفال عن التجارب المؤلمة التي تشكل يتمثل في معظم الأحيان في الرغبة المفهومة في حمايتهم من واقع الحياة الصعب. لسوء الحظ، فقد تحولت هذه العاطفة إلى أيديولوجية تقضي بأن تتم حماية مشاعر هؤلاء الأطفال مهما كلف الثمن ومع تحول الهدف المتمثل في حماية مشاعر الأطفال إلى غاية قائمة بذاتها، فإن المنهج التعليمي القائم على المديح والتوكيد أدى إلى تشجيع التراخي الفكري في المدارس. وثمة محاولة منهجية لإلغاء مفهوم التشكيل، ويمكن للأطفال أن يتوقعوا المديح الدائم والنجوم الذهبية مكافأة على جهودهم. والرسالة الضمنية التي تنقل إلى التلميذ هي أنه يتم الحكم عليه بناء على جهوده، وليس على ما تمكن من تحقيقه. «وكما تلاحظ ستاوت بأن هذه الفكرة تدمر مبدأ العمل لتحقيق هدف ما، ومن ثم الحط من فكرة التميّز»¹⁴⁰.

إن الامتناع عن إطلاق أحكام قيمة على ما يحققه الأطفال تم توسيعه ليشمل عالم الكبار. وهناك أيضاً تجد أن الرغبة في حماية

مشاعر الناس أكثر أهمية من الرغبة في تحفيز الإبداع الحقيقي أو زرع قيمة احترام الإنجازات المتميزة. وكما يلاحظ جون توسا في مقالته «عن الإبداع»، «لقد تم، في أثناء عملية منح قيمة لكل جهد يقوم به الفرد، توسيع تعريف الإبداع بشكل كبير على درجة ألغت أي إيمان بمعناه الحقيقي الذي ينطوي على الفعل الاستثنائي للاكتشاف المبتكر والتعبير واحد من الأشكال الفنية»¹⁴¹. ومن ثمّ، فقد أحدثت أجندة التشميل عبر التوكيد أثراً سلبياً، ليس فقط على تعليم الأطفال، بل على الحياة الفكرية والثقافية بوجه عام.

مأسسة الاعتراف بالأفراد وتقدير جهودهم

تمثل أجندة التشميل الاجتماعي محاولة لإسباغ معنى على حياة الناس عبر تزويد الأفراد بالإحساس بتوكيد الذات. ويهدف هذا إلى الاستجابة إلى ظروف فقد فيها الناس شبكة المعاني التي كانت تمكنهم في وقت من الأوقات من فهم من هم وفهم موقعهم إزاء الآخرين. غير أن التشميل الاجتماعي يتجنب السؤال المتعلق بكيفية بناء المجتمعات لشبكة من المعاني يتمكن الناس عبرها من فهم حياتهم وضمأن توكيد أفعالهم. بدلاً من ذلك، فإن التشميل يتوجه نحو الفرد المنعزل ويترك الأسئلة الكبرى دون إجابة.

يبدو أن مجتمع اليوم يمتلك قدرة متضائلة عن الإجابة عن السؤال: من نحن؟ ويتمثل أحد أعراض هذه النزعة في تسييس الهويات. وكما لاحظ المعلق الاجتماعي الأميركي جيديديا بوردي، فإن سياسات الهوية



التي تستند إلى الجنس، والجنسوية، والأكثر من ذلك العرق تشير إلى أن السياسة لا ينبغي أن تعمل لإعطاء الناس «أشياء» مثل التعليم والوظائف، بل لمنحهم الاعتراف بجهودهم¹⁴². إن نمو سياسات الهوية وما يترتب عليها من المطالبة بالاعتراف كان له أثر على الخطاب السياسي المعاصر ووضع السياسات. تمثل سياسة التشميل الاجتماعي محاولة للاستجابة إلى هذه المطالبة وتعزيزها.

ترتبط إعادة توجه الحكومة نحو مشروع توكيد الناس بهدف تأسيس علاقة قوية مع الناس في المجتمع. ويمثل هذا التطور محاولة مشكلة الشرعية التي تواجهها السلطات في سائر أنحاء الغرب¹⁴³. إن الاعتراف عبر مؤسسات الدولة ينطوي على مزيج من السياسات التي تسعى إلى توكيد وتعزيز الفرد كما أن محاولة جعل الناس يشعرون بالرضى عن أنفسهم تمثل محوراً رئيساً في هذه العملية. ويتم استعمال تقنيات علاجية في الميدان العام؛ فمُنذ نشوء مفهوم المشورة النفسية والاجتماعية في ثمانينيات القرن العشرين كسياسة حكومية موجهة لإعادة إدماج العاطلين عن العمل، أصبحت التدخلات العلاجية سمة طبيعية من سمات السياسة الاجتماعية¹⁴⁴. علاوة على ذلك، فإن فقدان المصداقية في مشروع الرفاه الاجتماعي الكلاسيكي شجع الدولة على تبني مقاربة أكثر فردانية وأسلوباً علاجياً في وضع السياسات. وفي المملكة المتحدة لولايات المتحدة باتت السياسات تقدم على نحو متزايد على أنها «داعمة» و«تمكينية» للأفراد، هذا إذا لم تكن علاجية أيضاً.

لا تهدف السياسات التي تم وضعها من منتصف التسعينيات إلى «حل» المشكلات بقدر ما تهدف إلى دعم زبائن ومجموعات مستهدفة لم تكن تحظى بالتمكين. وهذا هو الحال على نحو خاص في السياسات المصممة لمعالجة الإقصاء الاجتماعي، حيث يوحي الأسلوب الذي يتم فيه استعمال لغة التشميل والإقصاء الاجتماعي بالانطباع بأن الناس يعانون الظروف السيئة بوصفه ظرفاً نفسياً يكتنف وجودهم. ويتم تصوير الظروف السيئة في كثير من الأحيان على أنها نتيجة لغياب التوكيد بوصفه حالة عقلية تسبب بها غياب شعور الفرد بقيمته. تشير دراسة نورمان فيركلو للغة حزب العمال الجديد في بريطانيا إلى أن الإقصاء الاجتماعي يتم تصويره بوصفه مفهوماً على أنه «ظرف يعيشه الناس وليس كشيء يتعرضون له. نادراً ما يتم تقديم الإقصاء الاجتماعي على أنه «عملية» بل كشيء كالمرض يعانيه الناس»¹⁴⁵. وهكذا، فالمسألة ليست مسألة فقر أو غبن اقتصادي، بل الشعور بأنك لست جزءاً من المؤسسات المهمة في المجتمع. الفرضية التي يستند إليها هذا الطرح هي أن الناس يتعرضون للإقصاء؛ لأنهم يفتقرون إلى الإحساس بقيمة أنفسهم، بحيث لا يتمكنون من المشاركة في مؤسسات المجتمع. ولهذا السبب، ينبغي على المؤسسات أن تسعى إلى توكيد هؤلاء الأفراد إذا أريد لهم أن يكسروا الحواجز الظاهرية التي تحول دون تشميلهم.

يتم في كثير من الأحيان تقديم تجربة الإقصاء الاجتماعي بوصفها تجربة ذاتية. يؤكد مؤلفو تقرير عام 1999، الذي رفع إلى الهيئة التنفيذية في أسكتلندا أن «الإقصاء الاجتماعي يتم فهمه والإحساس به



على نحو «ذاتي». يقدم هذا التقرير الإقصاء الاجتماعي بوصفه شكلاً من أشكال العزلة الاجتماعية التي تشتمل على «غياب التواصل مع الآخرين، والشعور بأن المرء واقع في شرك، وضعف تقدير الذات والثقة بالنفس، والشعور بعدم الأمان، واليأس والاكتئاب»¹⁴⁶. ويردد تقرير هيئة المكتبات والمعلومات، بعنوان «المكتبات: جوهر التشميل»، النقطة نفسها، حيث يشير إلى أن الإقصاء الاجتماعي مسألة يتم تصورها، والإحساس بها بشكل ذاتي، ومن ثم فهي «خاصة ونسبية لكل فرد، أو مجموعة أو بيئة»¹⁴⁷ وهنا نجد أن تآكل التضامن المدني والشبكات غير الرسمية يعاد توصيفه بصفته مشكلة نفسية ويتم تقديم التعليم والثقافة كترياق شافٍ. وغالباً ما يتم تبرير سياسة التعلم مدى الحياة على أساس أنها تساعد في رفع تقدير المجتمعات والأفراد لذاتها. كما تلاحظ كاثرين إيكليستون في دراستها للتعلم مدى الحياة، فإن «الأفكار حول إيجاد «فضاءات آمنة»، و«منح صوت المتعلم المكانة الأعلى»، ومنح الناس الاعتراف و«الاحترام غير المشروط» تؤثر في النقاش الدائر حول هذا الموضوع. فقد أدت إلى التركيز على «التفاصيل النفسية والعاطفية للهويات التعليمية الهشة» للأفراد، والسير التعليمية والسرد التعليمي للأشخاص»¹⁴⁸. ينزع هذا التركيز على منح التوكيد والاعتراف إلى جعل التجربة التعليمية أقل أهمية من عملية العلاج مدى الحياة في هذه الحالة.

يشكل البعد النفسي عاملاً حاسماً في عملية تمثيل الإقصاء. تركز لجنة المكتبات والمعلومات بشكل واضح على ما تسميه «علم نفس الإقصاء»، وتلاحظ أن الأشخاص «يمكن أن يتعرضوا للإقصاء

من خلال مرورهم بتجربة الاغتراب، والعزلة، والافتقار إلى الهوية، وضعف الثقة بالنفس، والسلبية، والاتكالية، والحيرة، والخوف، والغضب، وعدم المبالاة، وانخفاض سقف الطموحات، وفقدان الأمل أو عبر تصورهم لهذه التجربة¹⁴⁹. ولا يتم تبرير القصدي لعلم نفس الإقصاء ببساطة على أساس أنه يساعد على الاندماج الاجتماعي، بل أيضاً لأن إدارة هذه الحالة من الكرب النفسي يتم الاندماج الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من عمل المؤسسة التعليمية والثقافية. وهكذا، فإن التشميل، سواء على مستوى صنع السياسات، أو على مستوى الثقافات، يعثل محاولة للاستجابة للطلب على الاعتراف والتوكيد.

تحيل نزعة التشميل، في أكثر أشكالها تطرفاً، السياسات الاجتماعية والثقافية إلى مكانة ثانوية مقارنة بضرورات الاعتراف والعلاج، ففي مجال الثقافة دعمت وزارة الثقافة والإعلام والرياضة بحماسة أجندة التشميل عبر مشروعات تجعل الناس يشعرون بالرضى عن أنفسهم. وقد استهدفت المتاحف، وصالات العرض، والمنظمات الثقافية مثل مجلس الفنون، والخدمات الثقافية المحلية، كي تجعلها تبني مقاربتها العلاجية. تطلب وثيقة نشرتها الوزارة بعنوان «مراكز التفسير الاجتماعي: المتاحف، وصالات العرض، ومراكز الأرشيف للجميع» من أمناء المتاحف وصالات العرض أن يجعلوا من بين أهدافهم «مكافحة الإقصاء الاجتماعي، وتنص على أن من واجب أمناء المتاحف أن يرفعوا من «قيمة الأشخاص واحترامهم وتقديرهم لأنفسهم»¹⁵⁰. يمثل هدف تحويل المؤسسات الثقافية البريطانية إلى مراكز تتعامل

علاجياً مع الأشخاص الذين يعانون الإقصاء أوضح تجليات المشروع الهادف إلى بناء بنية تحتية عامة لبناء الروح العلاجية. يمثل هذا المشروع أكثر ملامح السياسة الثقافية بروزاً اليوم.

بالرغم من غموض مفهوم التشميل الاجتماعي، واستعماله في الإشارة إلى حملة واسعة من المشكلات، فإنه يركز بشكل رئيس على تأسيس سلسلة من الروابط بين المؤسسات الرسمية والأشخاص الذين يعانون من الإقصاء. نرى بيانات السياسات في سائر الوزارات تتبنى هذه اللغة بشكل دائم، وقد كان هناك في السنوات الأخيرة محاولة منهجية لتقديم سياسات في مجالات الرياضة، والثقافة والفنون من منظور التشميل¹⁵¹. كما تبنى الجهاز التنفيذي في إيرلندا الشمالية أيضاً هذه المقاربة؛ فقد أكدت إحدى أوراقه الاستشارية مؤخراً على الحاجة إلى «زيادة التشميل الاجتماعي وبناء تقدير الذات عبر المشاركة في أنشطة الثقافة، والفنون وأوقات الفراغ»¹⁵².

لقد كانت السياسات الحكومية ومصالح النخبة تتأثر دائماً بالتوجه الذي يتم تبنيه من قبل المؤسسات الثقافية والتعليمية. غير أنه، وباستثناء الأنظمة الشمولية، فإن معظم الحكومات نزعت على الأقل للتحدث عن تقدير التعليم والفنون لأهميتها الذاتية. لكن ضرورات الهندسة الاجتماعية تطغى على مثل هذه المشاعر. حتى الخبراء العاملين في مجال السياسة الثقافية تبنوا لغة المهندس الاجتماعي، وبات من المرجح أن يتبنوا حججاً مثل:

إن الفرص؛ والتعاون من أجل تحقيق الإنجازات، والمشاركة في التشاور والديمقراطية المحلية؛ وتوكيد الهوية والتشكيك بها؛ وتعزيز الالتزام بالمكان؛ والروابط بين الثقافات، واتخاذ المخاطر على نحو إيجابي كل هذه وسائل بالغة الأهمية في مكافحة الإقصاء الاجتماعي. إن المشاركة في الفنون يؤدي هذا الغرض جزئياً عن طريق بناء كفايات الفرد والمجتمع، وبناء -وهو الأهم- الإيمان بإمكانية تحقيق تغير اجتماعي إيجابي¹⁵³.

هنا، تظهر القوى السحرية للمشاركة بوصفها احتفاء بالثقافة. غير أن تشجيع الفن على أساس حجج لا علاقة لها به تجعل منه أداة للدعاية العلاجية. إن استعمال مصطلح «المشاركة» بحد ذاته يشير إلى أن المسألة هي مجرد القيام بشيء ما مع أشخاص آخرين؛ وحيث إن هذا يصبح غاية قائمة بذاتها، فإن ماهية الشيء الذي يشارك به الناس ليست مهمة على الإطلاق. وبالتأكيد فإن المسألة لا تتعلق كثيراً بالفن أو التعليم. يمكن للفن أن يتم إبداعه من قبل الفنانين، وأن تتم دراسته، وتقديره ورعايته من قبل آخرين. أما التعليم فهو عملية تنطوي على التعلم، والتفكير، والتخيل، والتعامل مع الأفكار. لا الفن ولا التعليم يشكل تجارب مثل الاحتفالات، أو العروض أو الانتخابات، التي يشارك فيها المرء.

يستحضر مصطلح المشاركة روح المثل الديمقراطي. غير أنه مصطلح ينبغي التفاعل معه بحذر. لاحظنا في الفصل الثالث أن

معنى المشاركة يتم تقويضه أحياناً من أجل صياغة عنصر التفاعل مع جمهور الناخبين. وبشكل التصويت الإلكتروني مثلاً واضحاً على كيف أن المحافظة على وهم المشاركة باقت الموضوع الطاغي. إن المشاركة الشعبية شرط لازم لضمان أن تتاح للناس فرصة الاختيار في المسائل التي تؤثر في حياتهم، ومن الحق أن تتاح للناس الفرصة للمشاركة في المناسبات التي تتخذ فيها القرارات حول كيفية إنفاق الأموال العامة على الفنون والتعليم. غير أن تحويل هذه الفكرة إلى عملية اتخاذ قرار فيما يتعلق بكيفية إدارة الفنون تحول معنى المشاركة إلى طقس فارغ.

يجادل دعاة هذه المقاربة أن التشميل الثقافي يعني ضمناً السماح للناس بالتعليق على القصص التي نخبرنا بها المتاحف أو جهات أخرى عن أنفسنا، أو بإعادة كتابة هذه القصص¹⁵⁴.

من حق الناس بالطبع بأن يعيدوا كتابة ما يشاؤون، وأن يوصلوا أفكارهم للنخبة الثقافية. يمكن للجمهور أن يستلهم إسهاماً كبيراً في عالم الثقافة. غير أنه مهما كان إسهام الجمهور، فإنه لا يسهم في الفنون. الجمهور يبقى جمهوراً قلقياً، وفي أفضل الأحوال جمهوراً نقدياً ومثقفاً. وكل الحديث عن «شراكة» بين الجمهور والمؤسسة الثقافية لا يتعدى كونه طقساً عاماً مصمماً لتعزيز الروابط بين الناس عبر نشاط يجيزه القادة الثقافيون. ترفع مثل هذه الأنشطة من مكانة المشاركة والحضور لصناعة وهم المشاركة بنشاط يتجاوز في الواقع قدرات معظمنا.

إن إدامة وهم المشاركة في الفن يسخف من التجربة الفنية، ويقيد تطوير وثقيف الذوق والحكم. غير أن تبعاتها السلبية تكاد لا تذكر



بالمقارنة مع الضرر الذي يلحقه دعم المشاركة في الفنون بالحياة الثقافية. أما في الجامعات، فقد أضعفت هذه العملية من الخط الفاصل بين المدرّس والطالب. عن طريق مأسسة هذه الروح الديمقراطية الزائفة يتم الإطراء على الطلاب إلى درجة أن يعتقدوا بأن وجهة نظرهم لها مشروعية وصحة وجهة نظر مدرسيهم نفسها. وفي بيئة يتم الحط فيها من قيمة لقب المدرّس ويصبح الجميع فيها متعلمين، فإن معرفة موضوع ما تصبح ليست ذات أهمية. إن كاريكاتور المساواة هذا بين المتعلمين يقوض الأساس الذي يمكن أن يجري عليه نقل المعرفة في حين أن مثل هذه البيئة يمكن أن تطري على جميع المتعلمين بوصفهم مشاركين متساوين في التعليم الجامعي، فإن هذا يتم على حساب التعلم الحقيقي.

يمكن المجادلة بأن مشروع تحويل الثقافة والتعليم إلى أدوات للاعتراف لا يؤدي أحداً. في عصور سابقة، كانت القوى الحاكمة تستعمل السيركات، والاحتفالات الاستعراضية، والطقوس، والأديان لجعل الناس يشعرون بالرضى عن أنفسهم، وهكذا فما المشكلة في توجيه المدارس، والجامعات والمتاحف لتحقيق هذا الهدف؟ ثمة مشكلتان مترابطتان تتطوي عليهما مأسسة الاعتراف عبر الثقافة والتعليم. إنها تصرف نظر الحياة الفنية والفكرية عن تطوير رؤيتها وأفكارها؛ كما تشجع الدافع المحافظ المتمثل في الإطراء الثقافي، بدلاً من تحدي الجمهور ودفعه لينظم بمستوى أعلى من الإنجاز.

تحاول سياسة التشميل عبر الاعتراف، وعلى نحو واع، بتوكيد الناس كما هم. يجادل التربوي الأميركي الشعبوي هنري جيرو: «أنا

لا أفهم كيف يمكن أن نتحدث للناس إذا كنت لا تحتفي بأصواتهم¹⁵⁵.
وما للأسف! فإن الاحتفاء بأصوات الناس لا يستوي دائماً مع التجربة
الفكرية أو الجمالية الجادة. ينطوي التعليم على تحدي تصورات الناس
عن أنفسهم، والتشكيك في سلامة حسهم، وفي أفضل أشكاله، يطالبهم
بأن يصبحوا شيئاً مختلفاً عما كانوا في وقت ما. إن مأسسة الاعتراف
لا تدسغط على الناس لتبني علاقة فاعلة مع الثقافة والتعليم، وتثيهم
عن تعلم التمييز بين ما هو عادي وما هو استثنائي.

عملياً، فإن الاحتفاء بأصوات الناس يتحول إلى تمجيد ما هو عادي.
يتم تصور الجمهور على أنه يتكون من أشخاص عاديين، ينبغي تشجيع
وتعزيز عاديهم من قبل مؤسسات الثقافة والتعليم. في بريطانيا، تحاول
الجامعات أن توجد بيئة ليست غريبة عن الطالب العادي، بل ينبغي أن
يشعر الطالب أن الجامعة بيت آخر. لقد جادل البعض بأن أحد الأسباب
التي تمنع الشباب السود من أبناء الطبقة العاملة من التقدم إلى جامعة
كيمبريدج هو أن المدينة تقتصر إلى حياة ليلية وهكذا يتم التأكيد للطلاب
المحتملين بأنه سيكون هناك «العديد من الفرق الموسيقية التي تقدم
الراجا، والسوكا والهيپ وهوب»¹⁵⁶. وفي الجامعات الأميركية يتم
تدريب الموظفين على جعل الطالب العادي يشعر بالارتياح. إن توكيد
صوت الطالب هو موضوع رئيس في الحياة الجامعية.

يسعى الاحتفاء «بالعادية» إلى إسباغ أهمية ثقافية على الابتدال
والتجربة اليومية. في معرض أقيم مؤخراً بعنوان «حيوات لها حكايتها»

في الجمعية التاريخية في نيويورك، جلست ثلاث سيدات بيضاوات اشعر يستمعن لأشخاص عاديين يسرد كل منهم حكايته خلال عشر دقائق، وبعد انتهاء ذلك يظهر جهاز كمبيوتر إشارة للسيدات المسنات؛ كي يسردن حكاياتهن أمام الكاميرا. وطبقاً لإحدى المراجعات التي كتبت عن هذا المعرض، فإن «النساء لسن شهيرات، لكن هذا بالتحديد هو سبب إقامة هذا المعرض. يبدو أن تسجيل القصص بسرعة وبكلفة منخفضة يوفر أرشيفاً ضخماً من المواد التي يمكن استعمالها في المتاحف والمكتبات»¹⁵⁷. إن الكلام لا يتميز فقط بكونه رخيصاً، بل يمكن أيضاً تحويله إلى موضوع ذي معنى ثقافياً.

تكون الأمور أكثر تعقيداً عندما تتم مأسسة الاعتراف بالعادي بوصفه حقاً مكتسباً بشكل آلي. إن الاعتراف كحق ثقافياً سياسي تقره السياسات ينسجم مع الموجبات البيروقراطية لمعاملة الفرد طبقاً لصيغة عامة غير شخصية. إنه يتغاضى في هذه الحالة عن الاحتياجات والاختلافات الفردية، ولا يميز بين الإنجاز وال فشل، أو الحكمة والجهل. إن الاعتراف الحقيقي بالفرد يتطلب أن يتم الاختيار بين المعرفة والرأي، والإسهامات التي تستحق التقدير وتلك التي لا تستحق؟

في معظم الأحيان تكون الدعوة إلى الاحتفاء بأصوات الناس ثورية للإطراء غير النزيه. في هذه الأيام، تستعمل كلمة «إبداعي» على نحو روتيني لوصف أي حد يقوم به أي إنسان. وتسعى المشروعات التعليمية والثقافية لتطمين الزبائن المحتملين «بأننا جميعاً مبدعون وجميعنا لنا خصوصيتنا». يبدو أن الإبداع خاصية تولد معنا بشكل طبيعي. وكما

قال بيتر جينكنسون، مدير «الشراكة الإبداعية» أمام مؤتمر جمعية المتاحف في تشرين الأول/أكتوبر 2003، «جميعنا نولد مبدعين مئة في المئة». لا شك في أن كلمات المديح والتشجيع مفيدة في تحفيز الناس على الانخراط في تجارب جديدة. لكن عندما تتم مأسسة المديح والتشجيع ويتم تلقيهما للناس بالملقعة وبصيغة موحدة، فإنها تنزع من الناس الحافز على اختبار أنفسهم. ثمة فرق جوهري بين الانفتاح على فكرة أن الإبداع الفردي يمكن تحقيقه من قبل كل شخص والإعلان بأننا جميعاً مبدعون. إن توزيع صفة «الإبداعية دون تمييز على الجميع» يتجاهل حقيقة أن الإنجاز ينطوي على العمل الجاد، والمواجهات المؤلمة، والتطور الشخصي. إن الإبداع ليس خاصية شخصية بل حصيلة الإنجاز المُلهم، الذي تم تحقيقه بالجهد والتعب، ولذلك فمعظمنا لسنا أشخاصاً تتمتع بالخصوصية، بل في معظم الأحيان لنا خصوصيتنا. وأحد ضحايا سياسة الاعتراف هو الالتزام بفكرة التطور الفكري والجمالي.

يعد دعاء مأسسة الاعتراف أن مطالبة الناس بالارتقاء وإثبات أنهم أهل للتجربة الفكرية أو التقنية التي يواجهونها هي مطالبة الناس بالارتقاء وإثبات أنهم أهل التجربة الفكرية أو الفنية التي يواجهونها، هي مطالبة غير مقبولة. ومن هذا المنظور، فإن مجرد محاولة المحافظة على معايير أكاديمية تُرفض على أنها موقف غير مرن تتخذه نخبة متمسكة بامتيازاتها. وطبقاً لهذا الموقف.

يرتبط الخوف من تمييع المعايير الأكاديمية بالنموذج المهيمن المرتكز إلى المعرفة. ينظر تقليدياً إلى هذه المهمة على أنها تتمثل في

إدخال الطالب في ثقافة أكاديمية نخبوية معينة. ونتيجة لذلك، فإن مؤسسات التعليم العالي لم تشعر بشكل عام بالحاجة إلى تكيف أنفسها مع احتياجات الطلاب. بل على العكس الافتراض السائد هو أن الطلاب كانوا يتكيفون مع هذه المؤسسات على أساس إما أن تقبلها كما هي أو تتركها¹⁵⁸.

إن مطالبة الجامعات بالتكيف مع الطالب تؤدي لا محالة إلى خفض سقف التوقعات؛ فأى تحدٍ فكري من حيث التعريف يواجهنا جميعاً بشيء من التهديد، «إما أن تقبل به كما هو أو تتركه». أما محاولة حماية الطلاب من التعامل مع هذا التحدي فيمكن أن يخدم عقيدة التشميل، لكن ذلك يحدث فقط على حساب إضعاف الدعم الثقافي للتطور الفكري.

إن المطالبة بضرورة تعديل المعايير الأكاديمية لتتلاءم مع سياسات الاعتراف تجد ما يوازئها في الفنون، حيث يشترط صناع السياسات في كثير من الأحيان أن يتم إخضاع الأحكام الجمالية لأجندة التشميل. تجادل أمانة رانيميد بأن قضية الاعتراف الثقافي التي يتم سماع صوتها، وإظهار تمثيلاتها ينبغي أن تكون فوق الأحكام الفنية. ويُنظر إلى الاعتبارات الجمالية كمجسد غطاء للهيمنة الثقافية. وتستنتج الأمانة في تقريرها الموسوم «مستقبل بريطانيا متعددة الأعراق»، أن «سياسات التمويل وتعبئة الموارد ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، وعلى نحو واضح قضايا الاعتراف الثقافي، والهوية والانتماء، ومن ثم أن تتشكك في العديد من المعايير المعتادة للجودة والقيم الجمالية»¹⁵⁹.



ويعترف التقرير صراحة بأن ما يطرحه يشكل «تغييراً ثقافياً رئيساً أو ثورة ثقافية في الواقع»¹⁶⁰. يبرز التهميش المتعمد للمعايير والجودة الفنية الأساس الضعيف والفلسطيني الذي بنيت عليه سياسة الاعتراف.

إن سياسة الاعتراف تعني القبول بمشروعية ما يقوله الناس عن رؤاهم الذاتية. ينعكس هذا الامتناع عن مساءلة روايات الناس عن أنفسهم في المناخ الحالي الذي تسوده النسبية الثقافية. غير أن غياب معجم أخلاقي مشترك يعطي الاعتراف مسحة سطحية ومؤقتة.

يمثل الاعتراف دون حوار ومعالجة نقدية شكلاً من أشكال شرعنة الذات يرسخ هويات دفاعية وغير مستقرة. إن الاعتراف الآلي الذي تقدمه المؤسسات دون تمييز يفشل في الاستجابة لرغبة الناس في اكتساب الشعور بالقيمة والأهمية. غير أن الاعتراف بوصفه حقاً يمنح رسمياً عبر مؤسسة ما، يولد طلبات معاملة على المزيد من ضمانات التوكيد.

يمثل الاعتراف الذي يتم منحه عبر مؤسسة التشميل الإطراء الثقافي للذاتية السلبية المفارقة هي أن مؤسسة الحق في الاعتراف تؤدي بالضرورة إلى إفراغه من أي محتوى أخلاقي. يرتبط الاعتراف الذي يعني شيئاً للفرد بالإحساس بالإنجاز. ولا يمكن لمثل هذا الحق أن يرضي رغبة الفرد بأن يحظى بالاعتراف، كل ما يفعله هو أنه يحرضه على المطالبة بالمزيد من الضمانات بحصوله على الاحترام. غير أن مجرد تقديم الاحترام لأولئك الذين يشعرون بالحاجة إليه يجعل الأمور أكثر تعقيداً. كما يقترح ريتشارد سينيت، فإن الضعفاء يمكن أن يحسوا

عن حق بأن تقديم مثل هذا الاحترام هو ليس سوى لفتة فارغة أو ما هو أسوأ، كطقس يؤكد دونيتهم¹⁶¹. نادراً ما ينجح الاحتفاء بالعامي في بعث الحماسة في نفوس الجمهور. غير أن المشكلة في ثقافة الإطراء لا تكمن ببساطة في حقيقة أنها غير مجدية. إنها ترسل باستمرار إشارات قوية تقوض الأساس الذي يمكن للحياة الثقافية أن تزدهر عليه. بدلاً من تشجيع المشاركة الشعبية في ميدان الأفكار، فهي تعزز من غربة الناس عن هذا المجال.

